

رؤية قانونية في قرارات الحكومة بشأن شركات الاتصالات

اعلان المجلس الوزاري للامن الوطني يوم الاثنين 2017/9/10 عن اتخاذه اجراءات صارمة جديدة بحق إقليم كردستان، وقرار السلطات العراقية وضع شبكة الاتصالات المحمولة في الاقليم تحت سيطرة الحكومة المركزية ونقلها إلى العاصمة يتطلب بيان موقف الدستور والقانون لهذا الموضوع وكما يلي:

أولاً: أن خدمات الاتصالات الهاتفية والانترنت لها علاقة بالحقوق التي نص عليها الدستور العراقي والتي ضمن حق الحصول عليها وواجب الدولة في توفيرها ويظهر ذلك في المواد:

1- المادة (26) من الدستور تنص على تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون).

2- المادة (37/أولاً) 1 تنص على(حرية الانسان وكرامته مصون).

3- المادة (38) تكفل الدولة بما لا يخلف بالنظام العام والآداب:-(أولاً)حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر).

5-نص المادة (40) الصريح والواضح وهو (حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية وغيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها أو الكشف عنها، الا لضرورة قانونية وأمنية، وبقرار قضائي)، اي ان الدستور لم يسمح بايقاف أو منع هذه الخدمات وانما سمح فقط بالمراقبة والتنصت عليها لضرورة قانونية وأمنية وقرار من القضاء.

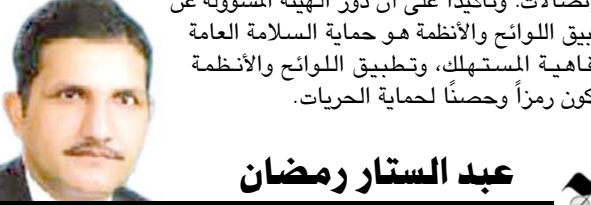
ثانياً: أن خدمات الهاتف المحمول (الموبايل) هي بالاساس من ضمن الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية المنصوص عليها في المادة (110) ائساً من الدستور والتي نصت على ان (تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد) وهي من الناحية الواقعية العملية من ضمن سلطة الحكومة الاتحادية ولا علاقة لحكومة اقليم كردستان بهذا الامر.

ثالثاً: أن هذه الخدمات ينظمها أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 65 لسنة 2003 من خلال نص المادة (1) من القسم (12) والخاص بمسؤولية الترخيص ونقلها بالكامل والفعل إلى الحكومة العراقية، والتي قامت بعرض جولة التراخيص لشبكات الهاتف المحمول(الموبايل) سنة 2007 حيث حصلت شركات(أسيا سيل وكورك ويز) على هذا الحق ومدة الترخيص 15 سنة اي تنتهي في عام 2022 ولا ندرى كيف تستطيع الحكومة العراقية ايقاف أو انهاء عمل هذه الشركات؟!

رابعاً: أن وزارة النقل والمواصلات العراقية من خلال الشركة العامة للمواصلات والبريد وهي التي لها حق الاشراف ومراقبة عمل هذه الشركات وفق احكام القانون، وإن الربط مع الحكومة الاتحادية فنياً ومالياً من ناحية سلطة الترددات (للمتلفزيون والراديو والانترنت والموبايل) اي ان عمل هذه الشركات ليس له علاقة بحكومة اقليم كردستان، وإن النظام القانوني الذي ينظم هذا العقد يستند إلى الأمر رقم (65) لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة (المحلة) والذي ما زال هو التشريع المنظم لهذا الموضوع.

خامساً: اما بالنسبة لخدمة الانترنت، فان الانترنت والكيل الضوئي بيد الحكومة الاتحادية من خلال الشركة العامة للاتصالات والبريد وهي الجهة المختصة بترخيص الانترنت وهو الأمر الواقع الموجود، اما في الاقليم فان الموافقات تصدر من وزارة النقل والمواصلات في الاقليم، فالترددات من بغداد، لكن خط الانترنت مصدره من ايران وتركيا ويمر بالاقليم ليدخل إلى العراق الذي توجد فيه عشرات شركات الانترنت.

اخيراً فإن من المهم القول والتأكيد ان هذا لا يمثل الا اجراءات تصعيدية ضد الاقليم لان هذه الخدمات وتنظيمها والاشراف عليها هو للحكومة الاتحادية، اما نقل مقر شركات الهاتف المحمول فانه محكوم باجازات تاسيسها وشروط التراخيص التي منحت لها هذه الحقوق وبالتالي لا تمثل الا استعراضات للقوة ومحاولة كسر ارادة شعب كردستان وهي كسابقاتها مثل حظر الطيران ما هي الا عقوبات جماعية واجراءات تعسفية مخالفة لاحكام الدستور والقوانين النافذة بل وانها تخالف قرارى مجلس الأمن الدولي رقم (1483) والقرار (1511) والتي اكدت على دعم وتحسين رفاهية الشعب العراقي وصالحه العام وتبادل المعلومات بحرية وتمكين جميع العراقيين من الوصول بحرية كاملة وبدون قيود إلى وسائل الاعلام الحرة والمستقلة والمتنوعة والمتنوعة بالنشاط والهيئة والاعتراف كذلك بأن الاتصالات السلكية واللاسلكية تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية للأمم، وإيجاد شعور بالثقة القانونية لدى رواد الأسواق من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار وبناء بنية تحتية منظمة للاتصالات، وتأكيداً على أن دور الهيئة المسؤولة عن تطبيق اللوائح والأنظمة هو حماية السلامة العامة ورفاهية المستهلك، وتطبيق اللوائح والأنظمة وتكون رمزاً وحصناً لحماية الحريات.



عبد الستار رمضان

أربيل

آهات مجتمعية على سبيل سلم الأمل

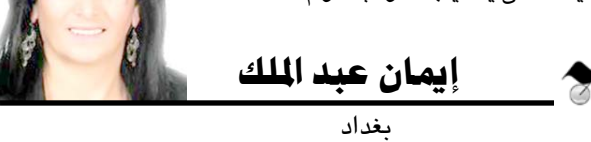
الغربة صعبة، لكن الاغتراب داخل الوطن اصعب لشعورنا بقدان الهوية. نعش بعدها بعزلة فاقدى الاحساس بالمعنى والهدف السامي في الحياة مهمشين وسط مجتمعاتنا، محبين عاجزين عن التحكم في مجريات الأمور والتصدى للعواقب والمنغصات .

من اهم الاسباب التي تعوق تقدمنا في مجتمعاتنا هو الصراع الديني الذي يوصلنا للتطرف والى درجة عالية من التعصب مما يساعدنا على كره الأديان او المذاهب الأخرى ، يخلق نوعاً من المشاعر العدوانية تبدأ بالسيطرة على أفكارنا تنعدم احباتنا إلى الاعتداء على الآخر بالكلمة او الفعل ليتطور إلى هوس ديني يوصلنا لأعمال إجرامية كالتقاتل والاعتداء على اماكن العبادة الأخرى .

الوضع الأمني المتردي في بلدانا والبطالة المتفشية جعلت العديد من الأفراد تسعى للهجرة طلباً للرزق وتحسين الوضع المعيشي لعائلاتهم ، متمردين على الواقع المرير ، غير ابهين للتجربة القاسية التي سيمرون بها من غربة عن النفس والمكان والعزلة عن المجتمع والإحباط ،هدهم الوحيد تحقيق الذات والتقدم في الحياة ، حيث ينعمون خارجياً بالخدمات الإنسانية التي يفقدونها في بلدانهم كالتعليم المجاني، الطبية، والتقاعد وخدماتهم في سن الشيخوخة، ويكتسبوا حياة عصرية منظمة تساعدهم على الرقي في التعاطي، وتأمين المساواة في الحقوق والواجبات مع الآخرين والعيش بطريقة منظمة في الحياة .

بالرغم من الحضارة والتطور والعلم والوعي في بلدان الاغتراب نجد ضعف بالروابط الإنسانية في المجتمعات المفتوحة على كافة الثقافات ،من حيث العادات والتقاليد وأساليب الحياة المختلفة صعوبة التعامل مع الآخر، أو إقامة أي علاقة مع جارك كما تعودنا على العلاقات والروابط الدافئة في أوطاننا .

العصر الحديث ترك بصمة مختلفة في مجتمعاتنا لعدم قدرتنا على التأقلم مع كل جديد، فأخذنا منه القشور وجعلناش مايا ليصبح فاقداً للفصيلة والأخلاق والقيم الروحية بدءاً بالحوارات السخيفة والابتسمامات المصطنعة الموضحة غير اللائقة والأغاني الهابطة التي تبتها الفضائيات مما يخلق جيلاً ركيكاً فاسداً مشاً بعيداً كل البعد عن الادراك والمعرفة بدلا من أن نكتسب كل جديد نساعد به انفسنا لوكالة التطور .



إيمان عبد الملك

بغداد

برلماني يصف البترودولار بالكذبة والطاقة النيابية لـ (الزمان) :

الأزمة المالية أثرت على تطبيق المشروع في المحافظات المنتجة

بالشك والصحيح وانما جزئي ومقطع وعلى الحكومة ان تلتزم بوعودها بدفع مستحقات المحافظات أو لتقليل المبالغ لكي يتسنى لها دفع المستحقات لتلك المحافظات.

مشروع كذبة

بدوره اكد الخزعلي ان الحكومة المركزية لم تنصف المحافظة لاسيما وان المشروع كذبة ضحيتها المحافظات المنتجة للنفط . وقال الخزعلي في بيان امس ان (الحكومة المركزية غير منصفة لاسيما ان الموازنات الماضية كتبت على ورق فقط وبدلنا مساح كبيرة ولكن لم نلأقي الا الوعود غير الصادقة)، مشيراً إلى ان (حقوق البترودولار كذبة كبيرة ضحيتها المحافظات المنتجة للنفط)على حد قوله . و اضاف (اتفقنا كتاباً عن المحافظة مع اللجنة المالية النيابية مؤكداً ان البترودولار لم ينفذ

للك المحافظات نظرا لما تتحمله من اضرار بيئية وغيرها للاستمرار بانتاج الخام).
احمد لـ (الزمان) امس ان (البترودولار لم يطبق في البلد بشكل كامل حيث كان ينفذ بصورة جزئية ومتقطع ولم يدفع بالكامل للمحافظات المنتجة للنفط الذي يعد حقاً من حقوقها المشروعة).

واضاف (ينبغي على الحكومة الالتزام بالقانون الذي اصدرته وتم ادراجه ضمن الموازنة)، و اوضح احمد ان (هناك محافظات تعاني عدم تطبيق المشروع بالكامل منها البصرة وكركوك التي كانت تستحق من عدم دفع اموال البترودولار الا ان اقليم كردستان اتفق مع المحافظة بأن يدفع لها مبالغ شهرياً بدلا من هذا المشروع).



فالح الخزعلي



جمال احمد



اريز عبد الله

مستحقات تلك المحافظات لم تتحمله من اضرار بيئية وغيرها. فيما وصف النائب عن محافظة البصرة فالح الخزعلي المشروع بالكذبة ضحيتها المحافظات المنتجة للنفط . وقال رئيس اللجنة اريز

هيئة الرميلة ترفع سقف الإنتاج من الحقول 36 بالمئة

النفط تستعد لإستئناف صادرات الخام من آبار كركوك إلى تركيا



عاصم جهاد



جبار الليبي

واضاف ان (العراق يامل استعادة طاقته التصديرية السابقة -المتوقفة حالياً- من حقول كركوك والتي كانت تتراوح ما بين 250 الى 400 الف برميل باليوم، مع إمكانية اضافة طاقات جديدة تعزز من صادراته عبر المدف الشمالي). وكان الخزعلي قد بحث مع السفير لفترة سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المدن في شمال البلاد إلى عمليات تخريبية منظمة كانت تهدف إلى إستنزاف الاقتصاد الوطني عبر سرقة النفط الخام من قبل عصابات داعش الإرهابية والحاق الاضرار بالمنشآت النفطية والحقول النفطية).

والطاقة، لذا تدعو الشركات التركية للمشاركة والاستثمار في تنفيذ المشاريع في القطاع النفطي).

مؤكد ان (السفير التركي اعلن خلال اللقاء ان حكومته قررت حصر تعاملاتها النفطية مع الحكومة العراقية والوزارة وان شركة تجاو التركة ستعاود نشاطاتها قريبا في حقول المنصورة الغازية في محافظة ديالى).

وكان العراق قدم الاسبوع الماضي طلباً رسمياً إلى ايران وتركيا في التعامل مع الحكومة الاتحادية حصراً بما يتعلق بالمنافذ الحدودية وغلق جميع المنافذ مع هاتين الدولتين حين تسلم ادارتها من قبل الحكومة الاتحادية وكذلك ايقاف كل التعاملات التجارية وبالخصوص التي تتعلق بتصدير النفط وبيعها مع اقليم كردستان، وان يتم التعامل في هذا الملف مع الحكومة العراقية الاتحادية حصراً.

واعلنت هيئة تشغيل حقول الرميلة التابعة للوزارة انها رفعت إنتاج النفط في الحقول الـ 36 بالمئة، مشيرة الى ان 68 بالمئة من مجموع إنتاج حقول الرميلة هي من الآبار التي كانت متوقفة سابقاً.

وقالت الهيئة في بيان امس ان (الهيئة تمكنت من رفع الإنتاج النفطي بنسبة 36 بالمئة منذ تشغيلها في حزيران من عام 2010 ، حيث ارتفع معدل الإنتاج من 1.066 إلى 1.452 مليون برميل يوميا، وبمعدل ما يقارب من 400 الف برميل يوميا و ذلك بحسب ما هو مسجل لغاية شهر تموز من عام 2017).

واضاف انه (تم انتاج اكثر من ثلاثة ملايين برميل نفط خلال الاعوام السبعة الماضية)، و اوضح السليمان ان (برزت الاسباب التي ساعدت الهيئة على الوصول إلى هذه الانتاج الجديدة، هو العمل المتواصل على اضافة المزيد من الآبار، لتجديد نشاط و حيوية حقول



منشآت: جانب من المنشآت النفطية في محافظة كركوك

أطفال العراق ينتخبون رئاسة برلمانهم

محافظة والعااصمة بغداد ، الأديب محمد رشيد مؤسس هذا البرلمان عام 2004 قال عن المؤتمر ان (هذا المؤتمر تشترك به عدد من المحافظات بحضور شخصيات ثقافية مهمة تهتم بالطفل العراقي منها الدكتور زينة القره غولي سفيرة الطفولة والدكتور وصال مديرة مدارس المهويين في العراق مكتب وزير التربية وعبد الهادي من هيئة رعاية الطفولة عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية و 10 اطفال بعمر 11- 5 سنة من كل

العمارة – الزمان
تحت شعار الإصلاح غايتنا ينتخب أطفال العراق مجلس رئاسة برلمان الطفل العراقي برعاية رسمية اعتبارية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ممثلة بهيئة رعاية الطفولة و وزارة التربية ممثلة بمديرية تربية ميسان يوم الجمعة 10/13/2017 في مدينة العمارة /فندق كورميك التركي من خلال المؤتمر الانتخابي الثالث لبرلمان الطفل العراقي 2017- 2020 الذي يضم مشاركة 13



برلمان الاطفال ينتخب رئيسا له

ديالى تحت مواطنتها على إزالة التجاوزات

والتحجير) ، داعيا (المواطنين إلى إزالة التجاوزات والانضمام بالقانون ، فنيا في الوقت نفسه على تجاوز كافة القائم على الحملة من أجل الصلحة العامة) .

الى ذلك اعلن رئيس مجلس قضاء قضاء الكفارنة في محافظة ديالى عدنان التميمي عن رفض المجلس إحالة ملعب القضاء للاستثمار بسبب للضوابط .

وقال التميمي لـ (الزمان) امس إن (مجلس المقادارية رفض مشروع إحالة ملعب القضاء كفرصة استثمارية من قبل وزارة الشباب والرياضة بعد ما تضمنته بنود العقد الاستثماري من مخالفات للضوابط والتعليمات من ناحية بناء محال تجارية في محيط الملعب وهو يخالف التخطيط العمراني للمنطقة التي يقع فيها الملعب) . و اضاف التميمي، أن (استثمار اية منشأة رياضية يجب ان يراعي الضوابط والتعليمات من أجل ان ينجح في تحقيق أهدافه العامة) . وأشار التميمي ، إن (إدارة ومجلس المقادارية، وبالتنسيق مع كوادر البلدية، نجحت بإزالة 500

ديالى . سلام عبد المشري
دعت قائممقامية قضاء بعقوبة في محافظة ديالى مواطنتها إلى إزالة التجاوزات والانضمام بالقانون ، مشيراً إلى ان هذه التجاوزات تعد اعتداء على حقوق الناس وتحدي للقانون . وقال قائممقام القضاء عبد الله الحيالي لـ (الزمان) امس انه (جرى جولة في سوق بعقوبة من أجل تنظيف الأرصفة من التجاوزات لتسهيل حركة المرور من المواطنين والطلبة وكبار السن ، حيث رافقه خلالها الجهات الأمنية والبلدية).

واضاف الحيالي ، إنه (تم خلال الجولة إزالة أكثر من 50 تجاوزاً على الأرصفة وتغريم أكثر من 30 مخالف وحبس وإحالة أكثر من 10 آخرين للقضاء من المخالفين) ، مشيراً إلى ان (هذه التجاوزات تعد اعتداء على حقوق الناس وتحدي للقانون ، فيما شملت الحملة شارع الجملة وشارع الكراج الداخلي في بعقوبة) . وأكد قائممقام قضاء بعقوبة ، إن هذه الحملات مستمرة وستشمل كافة المناطق والاياح في بعقوبة ومنها احياء المعلمين والمرفق